obeikandl.com

— ١ —

فى عهد محمد على

« إن لمصر قدرة عجيبة على التقدم والارتقاء ، ويعود ذلك إلى جد الأهلين ومثابرتهم ، وإن الحكومة إذا كان لها فضل فذلك أنها أعطت الطبيعة فرصة العمل ! » .

إنه رجل عادل لا نستطيع أن نغمط حقه أو نمرّ على شهادته دون وقوف ، فهو خصم كريم عرف ما لنا فأذاعه فى تقرير رسمى لحكومته لما تحسن الموقف المالى فى مصر سنة ١٩٠٧ ، وهى شهادة من اللورد كرومر ينبغى أن نعتز بها إذا أخذنا التاريخ عظة وعبرة ، فلولا جد الأهلين ومثابرتهم لما درجت مصر إلى مكان التقدم والارتقاء ، فالجد والمثابرة طبع فينا بشهادة الخصوم قبل الأصدقاء ، وإنما هذا الطبع لا يتجلى ولا يعيش إلا إذا أعطى الحاكم للمصريين فرصة الوجود والحياة .

. . .

« إن فى أولاد البلد نجابة » .

إنه من غير شك رجل نجيب ، وما كان يمكن أن يكون بيننا وبينه تجاوب إذا لم يتفق حسنا وحسه ويرى أنه يحكم شعباً نجيباً حقا فيه ذكاء ونباهة .

فالها محمد على الكبير لما تقدم له فرد من أولاد البلد باختراع يقتضى فى زمنه دراسة ربع قرن من الزمان ، فأعده ابن البلد بوحى من طبعه وسليقته ، وتقدم به إلى ولىّ النعم فاستحق وأترابه من الحاكم الكريم صفة النجابة ، وهى صفة تغلب جميع الصفات التى يمتاز بها المصريون . . .

. . .

« إنه استطاع أن يمثل ببلاده — رغم موارده المحدودة — دور أمة عظيمة السلطان » .

وهذا قول حق من فريسينيه وزير فرنسا الأكبر فى القرن الماضى ، فقد أجمل ما كان يراه محمد على منشىء مصر الحديثة واللورد كرومر فى المصريين من جد الأهلين ومثابرتهم ونجابتهم ونباهتهم؛ وهى الصفات الأصيلة لكل شعب يرجو أن يكون عظيم السلطان . . .

وكيف استطاع محمد على أن يلعب هذا الدور الخطير فى حياة الشرق عامة ومصر خاصة فى القرن التاسع عشر ؟

استطاع محمد على كل ذلك حين وزن أمور الحياة فوجد عصبها فى التجارة والصناعة والزراعة ، فأما عن الزراعة فقد أنشأ ديوانها فى سنة ١٢٣١ هـ فانتظمت مصالح الزراعة كما تقول الوقائع المصرية وهى تعلق على هذا النبأ ، وقد انتظمت شئون الزرع بما شق الوالى الكبير من ترع وأقام من جسور ، وبذلك شرعت السفن تجرى فيها فتحمل إلى القرى الأمن وتصلها بالمدن الكبيرة والصغيرة وتعاون بذلك على الوحدة والنظام ، كما أفادت الأراضى التى نقلت إليها مياه النيل عن طريق هذه الترع ، وغرست الأشجار على حوافها وانتشرت الحدائق والبساتين فى البلاد التى وصلها ماء

النهر فأحيا موانها ، وحبب الناس فى أرضهم ، فاستقرت جوانبهم وهدأت أعصابهم وكانوا بالأمس يحيون جوابين أو رحالين يسعون وراء العيش حيث يفيض النيل ويلين ، ونشأت عن هذا التنظيم الزراعى البديع حركة تجارية أخذت تزدهر على مر الأيام ، تعاونها وسائل أخرى من الفهم والإدراك السليم .

وقد رأى محمد على أن نهضة الأمم فى إنماء ثروتها ، والثروة الصحيحة لا تكون فى العناية بالأرض وحدها بل يجب أن يكون لما تنتجه الأرض مصرف فى مصر « والبلاد الخارجة بحراً » أى البلاد الأجنبية ، لذلك أقام علاقات تجارية بينه وبين دول البحر الأبيض خاصة ، وقد أمدها بمنتجات الزراعات القديمة والجديدة التى خلقها التنظيم المائى والزراعى الذى أنشأته حكومته .

وتلفت محمد على فوجد الدول العظمى قد بنت عظمتها على الصناعة ، فأهمل من ناحيته الصناعات الصغيرة التى كانت تعتمد كل الاعتماد على الأيدى وحدها ، فأمر بإنشاء المصانع وإدارتها بالآلات الحديثة « بدلا من المواشى » وهكذا أنشأ المصانع الضخمة للغزل والنسج واستعان بالأجانب من الخبراء والفنيين ، وشهدت القاهرة والمحلة الكبرى وغيرهما من المدن ، الغزل فى أنواعه وألوانه المتباينة ، وأمدت مصر الشام والأناضول وجزر البحر الأبيض وإيطاليا والنمسا وألمانيا بالأقمشة القطنية ، كما قتلت هذه المصانع التجارة الأجنبية فى مصر فلم تعد لها سوق بجانب السوق المصرية .

هذا النشاط الصناعى الذى تفخر به شركات بنك مصر الآن كان نشاطاً ملحوظاً فى أيام محمد على منذ أكثر من مائة عام ، بيد أنه كان نشاطاً فيه مآخذ كثيرة قضت عليه قبل أن يبلغ ربيع الحياة .

كان مصدر هذا النشاط الإعداد الحربى الذى أعده محمد على لبناء امبراطوريته؛ فوظف جهود الحكومة بزراعتها وتجارتها وصناعتها للجيش ، الأرض تنبت ليأكل الجيش، والفائض يباع لشراء المعدات الحربية ومايفيض من دخل التجارة جلد لدعم الصناعات الحربية أو تأييدها بشتى الوسائل ، ومصانع النسج والغزل وغيرها تعمل لكساء الجيش ، فإذا فاض منها شىء فمصر ولبلاد أوروبا التى تبادل بنسيج مصر آلات للحرب والكفاح ، السياسة الاقتصادية كلها محورها الجيش ، جيشه البرى والبحرى الذى فاخر به جيوش العالم جميعاً .

وعيب مصانع محمد على أنها كانت تقوم على نظام الاحتكار ، وهذا نظام من شأنه أن يضر بالتقدم الصناعى إذ ينعدم التنافس بين المصانع المختلفة ، ولم يبق هناك محل لمصالح الأهالى بجانب المصلحة العاجلة التى سعت إليها الحكومة من احتكار للصناعة ، فكان لابد لدعم النهضة الصناعية أن تترك المصانع حرة فى يد المصريين لا فى يد حكومتهم حتى تتاح الفرصة للتجويد والاستواء نتيجة المنافسة بين أصحاب المصانع .

ومن العيوب التى ظهرت خلال هذا النشاط الصناعى أن أمور المصانع ألقيت — تبعاً لنظام الاحتكار — إلى موظفين عينتهم الحكومة لهذا الغرض ، ليس لهم حظ فيها إلا حظ الراتب الذى يجرى عليهم فى أول كل شهر ، وكان الرقيب عليهم نازعا من ضمائرهم وقلما كان هذا الوازع كافياً لانتظام أمور تلك المصانع ، ولم يكن جميع الموظفين أخياراً أو على دراية واسعة أو دربة ممتازة حتى يستقيم الأمر لصاحب الفكرة التى أوحت بإنشاء تلك المصانع .

ثم تأثرت هذه المصانع آخر الأمر بالدافع الأصيل لإنشائها ، فقد كانت هذه المصانع مزدهرة مواتية لحاجات الشعب يوم كان مئات الألوف من الجنود يعملون فى مصر وسائر الأقطار الشامية والعربية ، فإذا حددت معاهدة لوندرة (١٨٤٠ — ١٨٤١) عدد الجيش ببضعة آلاف وقف النشاط الحربى وحدث جزر شديد للعلم المصرى فاختفى من معظم أرجاء الإمبراطورية المصرية ، ونتج عن ذلك بالطبع عدم الحاجة إلى تلك المصانع الضخمة التى كانت تمد الجيش بكسائه كما كانت تمده الأرض بغذائه ، فأغلق معظمها فى عهد محمد على ، وتولى عباس الأول القضاء على الجزء الباقى منها بالسياسة التى درج عليها إزاء نشاط الحياة التى خلفها له جده العظيم .

. . .

ويجدر بنا ، ونحن نحتفل اليوم بانقضاء ربع قرن على إنشاء بنك مصر ، أن نذكر أن أهم مصانع محمد على كانت مصانع الغزل والنسج ، وهى أهم مصانع أنشأها بنك مصر ورجاله ، بل لا نعدو الحق إذا قررنا أن أهم ما أعطاه لنا بنك مصر فى القرن العشرين هو مصانعه الكبيرة فى المحلة الكبرى وغيرها من البلاد .

وأكبر الظن أن الذين فكروا فى مصانع المحلة قد ردوا الطرف إلى محمد على وأيامه ، ووجدوا العبرة والمثال الطيب فى نشاطه ووفائه لبلاده ، وأنهم لم يقصدوا التقليد فيما صنعوا بل أخذوا العظة والفائدة من تاريخ مصانع القرن التاسع عشر ليحصنوا بالملاحظة والنقد مصانع القرن العشرين .

ومصانع اليوم تختلف أشد الاختلاف عن مصانع الأمس ، فمحمد على لم يفكر — كما يقول المؤرخون — فى استقلال بلاده حين أنشأ مصانع النسج

وإنما هو قد أنشأ تلك المصانع لاستكمال حاجة من حاجاته الملحة ، أما مصانع بنك مصر فقد ظهرت مع البواكير الأولى للنهضة السياسية المصرية فى سنة ١٩١٩ ، فهى عامل من عوامل تلك النهضة ، وهى ضرورة لاستكمال نقصنا الاقتصادى ، بل هى كما توحى الظروف النواة الأولى لاستقلالنا الاقتصادى .

ومصانع محمد على مصانع حكومية نجاحها وفشلها يصيب الحكومة أولا ، وإن كان للشعب من ورائها خير فهو خير محدود وقد كان فعلا خيراً موقوتاً ، أما مصانع بنك مصر فهى مصانع أمة ، وأى أمة ؟ أمة تريد أن تسترد مكانها بين الأمم فإن نجحت مصانعها فقد جاز لها أن تزعم صادقة أنها حية لا تموت .

ومصانع بنك مصر نشأت فى ظروف وملابسات لم يكن للحاكم فيها أى فضل إلا فضل إعطاء الطبيعة فرصة العمل ؛ فهى من وحى الشعب ، ومن نبت الأفراد والجماعات ، حرصت على وجودها وازدهارها عواطف شعب وعيه الاقتصادى سليم إذا واتته الفرصة ولم تحل دون نشاطه قوة من القوى التى يعنيها فشل كل نشاط .

ومصانع المحلة اليوم مدرسة ، مدرسة للعمل ، أسسها مصريون ويعمل فيها مصريون ويشرف على إدارتها الفنية مصريون ، وسوف يتخرج فيها من يملك أن يخلق فى كل بلد مصنعاً فيخلق فيها الرخاء والإخاء ، ويخلق فيها المساواة أيضاً ، ويغنى بلاده بعد عوز ، ويعلن عن مصر خير إعلان .

. . .

ونحن نحتفل اليوم بانقضاء خمسة وعشرين عاما على إنشاء بنك مصر ،

فهل رد الطرف منشئو البنك إلى أيام محمد على الكبير ليروا كيف حاول إنشاء بنك مثلهم ، وإن استطاعوا هم أن يكونوا أقدر على الخلق وأوسع صدراً للغايات والأغراض ؟

إن محمداً علياً قد حاول هذه الباكورة ، وحاولها فى الصورة الطبيعية لحكومته، لم يفكر تفكير بناة بنك مصر ؛ فقد أراد أن تكون لمصر حكومة وأن يكون لحكومته بنك كما تصنع الدول ذات السيادة ، وهو يربط بنكه بنشاطه الزراعى والتجارى ، لذلك أصدر أمراً فى سنة ١٢٥٨ هـ بإنشاء بنك « مثل بنوكة الممالك المتمدنة ويكون له امتياز وسلطة فى تسعير العملة والأوزان وتسعير سائر أصناف الزراعة والتجارة . . . الخ »

وهذا أول مصرف أو بنك لمصر عرفه تاريخها الحديث ، وقد عين الباشا رأسماله وهو سبعمائة ألف ريال ، خص الحكومة بجزء منه فقرر أن تساهم فى رأسماله بمبلغ أربعمائة ألف ريال ، أما الجزء الباقى فقد وقع اختياره على اثنين من كبار الممولين الأجانب فى مصر وقرر أن يساهما فى الثلاثمائة ألف ريال الباقية ، وشرط عليهما أن يتحملا خسارة البنك وتكون لهما الفوائد إذا جاء البنك بفوائد ، وهذا مقابل أن الحكومة لن تنال على مالها الذى خصصته للبنك أى ربح مهما تكثر أرباحه .

وقد أنشىء بنك مصر فعلا على نمط « بنوكة أوروبا » وأنشىء فى وقت استقرت فيه مصر من الناحية السياسية، أى بعد معاهدة لندرة سنة ١٨٤٠ ، وهى المعاهدة التى حددت النشاط السياسي لمصر فى الداخل والخارج ، وهى المعاهدة التى جعلت الباشا المحارب المساهم فى السياسة الدولية ينصرف بكلياته إلى النشاط الداخلى وفى مقدمته الزراعة والتجارة وشئون المال ،

وقد ساهم الأجنبيان فعلا فى بناك مصر ، وكانت معظم معاملات البنك تتصل بنشاط الحكومة وحده ، فقد وضحت من وثيقة الإنشاء وظيفة البنك والحدود التى أنشىء من أجلها ، ونحن نسجل هذا النشاط المصرفى فى تلك الحجالة ليرى المصريون أى كفاح بذله منشىء بناك مصر « طلعت حرب » فى سنة ١٩٢٠ ليعطيه هذه الصورة البديعة المملوءة بالقوة والحياة .

obeikandl.com

فى عهدى عباس وسعيد

لم يمض بنك مصر الذى أنشأه محمد على فى طريقه التى رسمها له ؛ وهى طريق ضيقة مرسومة الحدود كثيرة القيود ، لم يمض البنك قدما كما كان يرجو ولىّ النعم ؛ فإن خاتمة هذا البنك اتصلت بخاتمة محمد على وخليفته السر عسكر ابراهيم باشا ، فقد حاول ابراهيم أن يصل ماضى والده العظيم بحاضره فحنا على كل عمل كان والده صاحب التفكير فيه ، والذين يعرفون تاريخ مصر الحديث معرفة طيبة لا تعزب عن ذهنهم أن الولد كان سر أبيه فى كل عمل جليل ، فلا غرابة إذن فى أن يحاول إبراهيم نفس المحاولات التى بذلها محمد على الكبير فى إسعاد مصر والنهوض بها فى جميع نواحى النشاط .

حدب إبراهيم على البنك الذى أنشأه محمد على على غرار « بنوكة أوروبا » . وحسبنا فى ذلك فكرة البنك مهما تكن آثارها محدودة ، والذى يقيننا فى ذلك كله أن تفكير محمد على وخليفته فى شأن هذا البنك تفكير يستقيم مع منطق الحياة والنظر إلى الأمور فى ذلك الزمان .

وقد أراد إبراهيم أن يدعم الفكرة فأنشأ بجانب البنك فى سنة ١٢٦٤هـ صحيفة تعنى بشئون التجارة والزراعة والصناعة ؛ وهى ناحية من النشاط

كانت تنقص مصر ، كان المفروض أن تذيع هـذه الصحيفة أموراً تتعلق بشئون المال ، وشئون المـال مرجعها الأصيل بنك مصر الذى كان يراه ولاة الأمور حدثا فى تنظيم الاقتصاد المصرى ، وكان الرجاء شديداً فى نجاح البنك وصحيفة المـال لولا أن فاجأت المنية الرجل الثانى ، وهو أحد بناة مصر الحديثة بعد أبيه العظيم .

ثم تدخل مصر فى ظلمة حالكة ، وتشغل بتافه الأمور ، فيقف كل ذكر لبنك مصر ولا نعود نسمع عن صحيفة التجارة والصناعة شيئاً ، ولا نحسب مكابراً يزعم أن الحيـاة فى مصر فى عهد عباس الأول كانت تمت بصلة إلى حياة مصر فى عهدى محمد على وابراهيم ، ولم يجمع المؤرخون مثل إجماعهم على أن عهد عباس الأول قد تميز بإغلاق المدارس وتشريد المعلمين والنكوص عن كل جديد سواء اتصل ذلك بنشاط الحكومة أو نشاط المحكومين ، وبين هـذا النشاط التفكير فى سلامة الاقتصاد والعناية بشئونه ، وهكذا سارت الحيـاة فى عهد عباس الأول رتيبة ليس فيها جديد بل فيها الخصومة العنيفة لكل جديد .

ويقبل سعيد ويتبوأ مكانه من عرش مصر ، وسعيد رجل طيب كما يصفه المؤرخون ، فقد أثر عنه أنه خوّل الفلاح حق الملكية العقارية للأراضى الزراعيـة وسن لذلك قانوناً مشهوراً باللائحة السعيدية ، ثم وجد الوالى الجديد شعباً ينوء بالضرائب وعليه التزامات حربيـة ثقيلة أساءت إلى النشاط الزراعى فعين الضرائب وربطهـا وألغى المكوس والجمارك الداخلية ، ولم يكتف سعيد بذلك بل كان سمحا كريما فألغى متأخرات الضرائب ومحا فريضة العين واستبدل بها نقداً بعد إلغاء نظام الاحتكار .

ويعتبر برّ سعيد بالفلاح المصرى انقلابا اجتماعياً خطيراً ، فقد نال كما رأينا حق الملكية العقارية ، وأجيزت له ملكية الحاصلات ومنح سلطة التصرف فى بيعها وتقدير ثمنها ، ولهذا أثره العميق فى شعب كان ولا يزال ملاك الأرض عنده حياته الأولى والأخيرة، فهدأت نفوس الفلاحين واستقرت أمورهم بعد أن كانت حياتهم من القلق لا تستقر على حال ، يهربون من قرية إلى قرية أو من القرى إلى الصحراء خوف الإذلال والكرباج .

ولن نستطيع أن نعدد لهذا الأمير الطيب حسناته فهى كثيرة يكفى أن نلم بها فى سطور يحتملها هذا البحث القصير ، فقد كانت له مشروعات مختلفة ، يعنينا منها ما ذكرنا مما له اتصال وثيق بالنشاط الاقتصادى ، ويعنينا منها أيضاً شركات الملاحة التى أنشأها والخطوط الحديدية التى أمدها وأسلاك البرق الحديثة التى أشاعها بين المدن ، وقناة السويس التى شرع فى شقها كما شق غيرها من القنوات الداخلية .

لم تكن هناك حروب كالحروب التى شهدها المصريون من قبله ، تلك الحروب التى كان من شأنها أن تفرق بين الأسرة وعائلها ، أو يجند لها الأفراد السنين الطوال ، وكانت سبل المعيشة هينة لينة حتى على أفقر الناس وأكثرهم إملاقا ، وفى عهده قامت الحرب الأهلية فى أمريكا فحالت دون استثمار قطنها وأفادت مصر من ذلك فائدة عظيمة و بلغ ثمن قطنها ثلاثة أمثال الثمن القديم ؛ فهذه السياسة المشربة بروح العطف من الوالى ، وهذا الرغد — مهما يكن حكم التاريخ عليه — قد أنعش حياة المصريين الأدبية والمادية.

هذا العهد — عهد سعيد — كان جديراً ببنك مصر ، وليس من الضرورى أن يكون مماثلا لبنك والده محمد على ، وليس من المحتم أن يكون

صورة لبنك مصر الذى تعيش مصر الآن فيه ، بيد أننا نحسب أن هذا العهد الذى كان يمكن — لولا ظروف ليس هنا مكان عرضها — أن يكون من أعظم العهود الاقتصادية رخاء ، مضى كعهد سابقه عباس خلواً من بنك مصر القديم ، منصرفاً كل الانصراف عن بنك لمصر جديد .

ولم تشهد مصر حتى عهد إسماعيل بنكا مصريا ، بل لم تشهد إلا بعض البنوك التى لا تعنى الناحية الوطنية فى شىء ، كالبنك المصرى الذى أسسه فى سنة ١٨٥٦ أرمنى من أزمير برأس مال إنجليزى و بفرمان من مصر ، و بنك الرهونات للتسليف على الأثاث والمصوغات الذى تأسس سنة ١٨٦٠ ، و بنك الأنجلو اجبشيان المؤسس سنة ١٨٦٤ حسب القانون الإنجليزى ، وفرع لبنك الكريدى ليونيه الذى افتتح سنة ١٨٧٥

فى عهد إسماعيل

لم يكن ينقص إسماعيل إلا وزير للمالية خصيف .

هذا رأى اتفق عليه كبار مؤرخى عصر الخديو إسماعيل .

فالمعروف عن الخديو إسماعيل، يوم كان أميراً ، أنه كان على رأس أمراء مصر عناية بممتلكاته الواسعة ، وقد كان يراه أفراد أسرته مثالا يحتذى به فى حسن الإدارة المالية والزراعية على السواء . فهو إذن — على ما نعرف من عمق الإدراك وسعة المعارف — أخلق الناس بإنشاء بنك لمصر ، والخديو إسماعيل داعية عظيم الشأن، وما نشك أن بنك مصر خير دعاية لمصر الآن وخير دعاية لمصر فى كل زمان، فكيف فات الخديو القدير أن يلتمس دعايته من هذا الباب أو يضيف هذه الناحية إلى النواحى الأخرى التى جعلها فى خدمة مصر والإعلان عنها عند المصريين والأجنبيين على السواء ؟

ولا عجب إذا طالبنا إسماعيل وحده بأن يفكر فى إنشاء بنك لمصر .

فقد كان الناس يرون شئونهم الخاصة والعامة فى عهده ملكاً لحاكميهم أو من يوليه تدبير أمورهم ، وكان شقاؤهم أو سعادتهم موكولين إلى عدله أو ظلمه، وليس لأحد منهم رأى يبديه أو إرادة يتقدم بها لعمل مّا ، وكانوا بعيدين عن معرفة حال الأمم الأخرى سواء أكانت إسلامية أم أوروبية ،

ومع كثرة بعوث محمد على لم يشعر الأهالى بشىء من ثمرات الأسفار والبعوث الإسلامية .

ومع أن هذا الرأى صحيح من حيث انطباقه على صدر حكم الخديو فإن إسماعيل أسس لهم مع ذلك مجلساً نيابياً فى سنة ١٨٦٦ هو مجلس شورى النواب ، وكان من حق هذا المجلس أن يعلم حالة المصريين وأن يقرر فيها القرارات وفى مقدمتها شئون الاقتصاد والمال ، وهى فى الواقع لا ترفع إلى الخديو على أنها قرارات بل تقدم إليه على أنها رغبات له أن يفصل فيها بالرفض أو بالقبول .

وهذا المجلس الذى كان يرجى منه أن يعنى بالاقتصاد المصرى فيما يعنى به من شئون لم يكن يستطيع بحكم لائحته أن يؤثر تأثيراً فعلياً فى اتجاهات الحكومة والتزاماتها ؛ وذلك لأن حاكم مصر فى ذلك الوقت و إن كان قد عمل على نهضة بلاده إلا أنه عاش فيما يختص بالحكم ونظمه بروح من عصور الأحكام المطلقة ، لذلك لم توح اللائحة ولا الوالى ولا نفسية الأعضاء بأن يجرؤ المجلس على فهم وظيفته النيابية كما هى الحال فى أوروبا فبقى أداة طيّعة لحاكم مصر لا يقوى على معارضته، أو لعله لم يعرف بعد كيف يأخذ المعارضة .

ذكرنا هذه الإلمامة بشئون مصر العامة ، ثم أشرنا إلى مجلس شورى النواب ، ولا نريد أن نعدد أو نفصل المجهود الذى بذله إسماعيل فى نهضة مصر الاقتصادية وخاصة فى أوائل عصره ، ولكننا ندهش كيف أسقط هذا الخديو الذكى من حسابه فكرة إعادة بنك محمد على فى صورة من الصور التى تناسب النشاط الاقتصادى الملموس الذى تمتعت به مصر إذ ذاك ، إذ لم يكن فى مقدور أحد عند تولية إسماعيل أن يفكر فى أمر هذا البنك ،

لا فى مقدور الخاصة الذين وكلوا نشاطهم إلى أوامر إسماعيل ، ولا فى مقدور العامة وهم على ما ذكرنا لا يعرفون مكانهم من الحياة .

فكيف إذن شهد عصر إسماعيل فكرة إنشاء بنك ؟ بل كيف جاءت الفكرة من الأفراد ولم تكن من وحى الحكومة التى كانت صاحبة الوحى فى كل فكرة جديدة من أيام محمد على الكبير ؟ ؟

الأصل فى إنشاء بنك لمصر فى عهد إسماعيل يعود إلى الصحافة المصرية التى سمح بوجودها الخديو للمصريين والسوريين على السواء ، ولم يكن فى وسع تلك الصحافة أن تلمس مثل هذه الموضوعات فى أوائل حكمه ، بل كان يعالج أمرها بحزم يحول دون التحدث فى شئون الدولة التى يريد هو أن تكون سراً لا يذاع ، لذلك ظهرت الصحافة الشعبية فى الفترة الأولى من حكمه (١٨٦٣ — ١٨٧٦) مماثلة من حيث الشكل والموضوع للصحافة الرسمية المعاصرة التى كانت تصدرها الحكومة للعلم أو للفن ، معنية بتافه الأخبار ، ناشرة لقديم الأدب المحفوظ فى بطون الكتب ، وكل ما كان يدور بين السلطات المصرية العليا و بين الدولة العلية أو دول أوروبا كان باطنه أكثر من ظاهره ، وكان ما يباح نشره من المسائل الهامة يستوجب رقابة الحكومة و يخضع لوحيها ، ولم تكن حالة مصر الاجتماعية والسياسية حتى سنة ١٨٧٦ تسمح بأكثر من هذه الصحف ، فقد فقدت الصحافة منذ إنشائها حتى تلك السنة أهم عناصر الشعبية فيها وهى إبداء الملاحظة و إسداء النصح ، والنقد والمعارضة إذا استوجبت الظروف ذلك .

لم تكن الحياة المصرية تحتمل رأياً عاماً فى تلك الفترة من حكم عاهلها إسماعيل ؛ فقد عاشت مصر فى عهد محمد على كما تعيش القرية فى كنف شيخ

محمد ذكى أرسل البعوث إلى أوروبا فعاد معظمها وتولى مصالح الدولة ودواوينها ، وبدأت تتكون فى مصر طبقة وسطى لم يظهر أثرها فى عهده ، وبدأت هذه الطبقة تتفوق فى الصناعة والزراعة ومنازل الحرب و بيوت العلم فى عهد سعيد وخلال حكم إسماعيل ، وانتقلت مقاليد الأمور فى عمومها من الأتراك إلى المصريين ، وأيقظت هذه الطبقة البلاد يقظة سريعة موفقة ولم يكن ينقصها إلا التنظيم وشىء من الشجاعة لتستقيم لها الأمور ، غير أن الخديو — وإن كانت هذه الطبقة أهم أدوات حكمه — أبى أن يرفع أحد عقيرته بنقد الحكومة أو معارضتها وإلا كان نصيبه العقاب الشديد .

وفى تلك اللحظة قامت حرب عنيفة قاسية بين تركيا وروسيا ، وكان لتلك الحرب آثار بعيدة المدى على تفكير الناس واتجاه الصحافة ؛ فقد كانت هذه الحرب أول مسألة خارجية اهتم بها المصريون لأنها تتصل بأمر الدولة صاحبة السلطان الروحى عليهم فى أضيق الحدود ، وهى فى كفاح مع دولة أخرى ، وكان الأجانب فى مصر يتناولون الصحافة الأوروبية الواردة من الخارج ، وفيها من تفاصيل الحرب ودقة الأخبار مايغرى بقراءتها ، وهؤلاء الأجانب أصحاب مصالح عند خاصة المصريين وعامتهم فكانوا يتحدثون إليهم بهذه التفاصيل .

ولم تجد الصحف المصرية العربية بدا من إرواء ظمأ قرائها بنشر تفاصيل هذه الحرب ، فقلدت الصحافة الغربية وانطلقت فى إيراد الحوادث ونشرها ، وظهر من بين السطور ميلها إلى ما كانت تأتى به العساكر الروسية من ضروب الشجاعة ، كما ظهر ازدراؤها لما كان ينسب إلى الجنود العثمانية من التهاون ، واختلف الناس فى أمر هذه الصحف وتوزعوا فى طرائق النظر إليها شيعاً وأحزاباً .

وقد نشأ عن هذه الحرب أن استحدثت صحف لنشر أخبارها ، ونشطت هذه الصحف الجديدة فى رواية الأخبار والتعليق عليها ومعارضة الصحف القديمة فى الرأى والمذهب ، واشتدت المنافسة بينها ، وكانت المجادلات الصحفية فى ذلك الوقت أول حدث فى تاريخ الصحافة المصرية ، وبذلك تغير الاتجاه الصحفى التقليدى فى الاقتصار على تافه الأخبار وغثها .

وأهم ما أثر عن هذه الحرب أنها لفتت الصحف المصرية إلى الدول الأجنبية وخاصة ما كان منها متصلا بالسلطان والدولة العثمانية ، فأخذت تنشر عن أحوال الأمم الأخرى التفاصيل الغريبة وتشرح سيرتها السياسية والاجتماعية والمالية وتقارنها بما عليه مصر من سوء الأحوال .

وقد أخذت الصحف تملأ صفحاتها الكبيرة بأنباء الحرب شارحة تاريخ الروس وجغرافية بلادهم ، باحثة أسباب الحرب مشيرة إلى موقف الروس من الدويلات العثمانية فى أوروبا الشرقية وأحقية هذه الشعوب بالحرية التى تسعدها والدستور الذى تلح فى طلبه والمذاهب السياسية الجديدة التى تقف تركيا دون تحقيقها ، وفى ذلك كله بحوث تدل على منتهى العمق والفهم .

وقد انتهزت الصحف الحرية التى منحتها فأخذت تنشر أعنف الأحاديث عن الظلم والظالمين ، وحكم الفرد وآثاره البغيضة . فكيف أجاز الخديو هذه الحرية ؟

يبدو أن الجهات الرسمية فى مصر لم تحاول من ناحيتها عرقلة هذه النهضة الصحفية فغضت الطرف عما نشر من آراء أو أذيع من أخبار تمس الدولة العلية . عفاقها فى هذه الحرب ؛ وذلك لأن الحرب الروسية التركية تتصل

بمصر من حيث التزاماتها أمام السلطان ، فقد طلبت الحكومة التركية مساهمة مصر فى هذه الحرب ، وقد ذكر الخديو فى مقالته الخديوية لمجلس شورى النواب فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٧٨ أنه على استعداد لتقديم الجنود ومساعدة السلطان، بيد أنه عقب على ذلك فى براعة بأن هذه المساعدة معلقة بحال الميزانية ومرتبطة أيضاً برعاية الدين العام ، ومعنى ذلك أن الخديو لم يكن متحمساً لاشتراك مصر فى هذه الحرب؛ لأن المساعدة المطلقة مرهونة بحال الميزانية ، وميزانية مصر لم تكن تحتمل الاشتراك فى الحرب ، ثم إن ارتباط مصر برعاية الدين العام معناه اقتصار المساعدة على صورة ضيقة جداً فلم تشترك إلا ببضعة آلاف من الجنود .

فلا غرو إذاً أن كان موقف الحكومة المصرية مما كانت تنشره الصحف موقفاً سلبياً ، بل موقفاً فيه من التشجيع ما سمح لهذه الصحف بالحديث فى أمور « بولوتيقية » ما كان يسمح لها بالخوض فيها من قبل ، ولم يكن للحرب الروسية التركية من فضل فى تطور هذه الصحف ونقلها إلى جو من الحرية فحسب ، بل كان لها فضل آخر وهو أن هذه الصحف أخذت على عاتقها وظيفة الدفاع عن الشئون المصرية الدولية ، وبذلك شاركت الصحافة الحكومة فيما كانت تختص به الأخيرة نفسها .

كانت الحرب الروسية التركية حجر الزاوية فى تطور الصحافة المصرية إلى صحافة رأى ومذهب ، فقد شبت عن الطوق ورأت شئون مصر تسير فى اتجاه فيه غبن شديد على البلاد ، وقد أثار وجود الأفغانى فى مصر إذ ذاك تياراً من التفكير الحر ، فقد تتلمذ له الكثيرون من طلاب العلم والمتعطشين إلى الآراء الجديدة ، وكان حديثه « ينير العقل ، ويطهر العقيدة ، ويذهب

بالنفس إلى معالى الأمور ويستلفت الفكر إلى النظر فى الشئون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها ، وكان طلاب العلم ينتقلون بما يكتبونه من تلك المعارف إلى بلادهم أيام البطالة ، والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم فاستيقظت مشاعر وتنبهت عقول وخف حجاب الغفلة فى أطراف متعددة من البلاد خصوصاً القاهرة » .

ولم يقف حظ الحياة الفكرية من فضل هذا الرجل عند حديثه الحلو ومحاضراته الممتعة لطلاب العلم ورواده من خاصة الناس فإن له على الصحافة المصرية فضلا يعدل فضل الحرب الروسية التركية ، فهو الذى أوحى إلى الكتاب من مصريين وشاميين بإنشاء الصحف ، وفى مقدمتهم أديب اسحق الكاتب البيروتي اللوذعى الذى كتب بكفاحه الصحفى صفحة من أروع صفحات التاريخ الصحفي فى مصر ، فى صحيفتيه « مصر والتجارة » والصحيفة الأخيرة منهما لها فى تاريخ بنك مصر تاريخ وأى تاريخ ! !

وقد ساهم الأفغانى فى هذه الصحف بالإيحاء والإشارة حيناً وبالمقالات الممتعة أحياناً ، وكان يمهرها تارة باسمه وتارة تحت حجاب اسم مصنوع ، وكان فى بعضها عنيفاً شديداً حتى اضطرت الحكومة إلى إغلاق بعض الصحف التى كتب فيها .

وقد ظهرت بجانب الأفغانى والحرب الروسية عوامل أخرى كان لها خطرها فى تطور الصحافة المصرية ، من أهم هذه العوامل ما صنعه الخديو إسماعيل فى مصر .

أنتجت محاولات الخديو الإصلاحية نتيجتها المرقوبة كما أنتجت مساوئه نفس النتيجة فإذا الناس متبرمون ، لم تغنهم إصلاحاته ولم تحتمل طبيعتهم

الرضية مساوئه ؛ فهو يعمل على إسعادهم فى ناحية وإفقارهم فى ناحية أخرى ؛ فالخديو يستدين لإصلاح مرافق الحياة فى مصر فيصبح دينه خطراً على الكيان المصرى، فى نهاية عام ١٨٧٥ وأوائل عام ١٨٧٦ إذ أن هذا الدين أجاز للدول الأوروبية حق التدخل فى شئون مصر، ثم يشعر بالضيق المالى فتضيع أسهم قناة السويس فى صفقة خاسرة ، ثم تتوقف الحكومة عن أداء أقساط الديون ، وقد لاحقتها الأزمة من جميع جوانبها الأمر الذى ترتب عليه إنشاء صندوق الدين وتدخل الأجانب فى الشئون الداخلية .

لم يفد إنشاء صندوق الدين أو مشروع توحيد الديون فى مايو سنة ١٨٧٦ أو إنشاء مجلس أعلى للمالية نصفه من الأجانب ، وقد ساعد ذلك كله على تدخل الأجانب حتى أصبحت حياة مصر المالية تحت رقابة مشتركة من الإنجليز والفرنسيين ، ثم تراءى لهؤلاء أن يؤلفوا لجنة للتحقيق فى ٢٧ يناير ١٨٧٨

وينتهى أمر هذه الأزمات المالية المتلاحقة بإنشاء مجلس النظار لأول مرة فى تاريخ مصر ، وتتحقق بذلك فكرة المسئولية الوزارية ، وقد انتهزت الصحافة فرصة وجود وزارة جديدة شلت سلطة الخديو فأخذت تشرح مساوىء العهد القديم فى تقريره « ضرائب غير مقررة ولا جائزة ولا مبررة » واتجاه الصحافة جميعاً كان لعلاج ما فيه مصر من عسر مالى ، وقد سمحت الوزارة للصحف بنقد تصرفات الخديو القديمة كما سمح الخديو من قبل للصحف بنقد الحكومة التركية وحربها للروسيا ، وكسبت الصحف المصرية من الموقفين تقاليد جديدة تسمح لها بالحديث فى كل شأن تراه .

وفى هذه الفترة نشأت جريدة التجارة بين عشرات الصحف التى تركت

أمور المال جانباً وأخذت تطالب بحياة دستورية صحيحة وتلح فى تحقيق المثل العليا التى انطوت عليها مبادى الثورة الفرنسية من الحرية والإخاء والمساواة .

تخصصت جريدة التجارة لصاحبها أديب إسحق فى شئون التجارة والمال فى أول الأمر فعالجت وجوب فرض الضرائب على الأجانب المقيمين فى مصر ، وهالتها هذه المبالغ الضخمة التى دفعت للموظفين الأجانب فى شعب كما تقول هى يتشدقون بإفلاسه ، غير فصولها الأخرى فى المسائل المالية الدقيقة كالدين الموحد والثقة المالية والنقد .

وتأزمت الأمور السياسية فى مصر سنة ١٨٧٩ ، وأحس المصريون أن عليهم واجبين ، واجبا يتصل بتصفية المسائل السياسية ، وواجبا يتصل بتصفية المسائل المالية التى نتج عنها الموقف المالى الدقيق ، فأما شئون السياسة فقد كانت بين الخديو وأصدقائه من ناحية وخصومه من المصريين والدول الأجنبية وفى مقدمتها دولتا فرنسا وانجلترا من ناحية أخرى .

وأما شئون الاقتصاد وعلاج الموقف المالى فقد تولته الصحف المصرية وعلى رأسها جريدة التجارة التى تعتبر بحق الصحيفة التجارية المثالية ، وقد أثرت هذه الصحيفة فى اتجاهات رجال السياسة المصرية ، فقد ألحت عليهم بأن يجعلوا فى مقدمة نشاطهم السياسى النظر إلى الأمور المالية المعقدة ، وأن يحزموا أمرهم على تصفيتها أولا إذا أرادوا إنقاذ مصر من الأسود الجائعة التى تتربص بها .

ولبى الوطنيون الرغبات العامة فانعقدت منهم جمعية عامة فى ٤ أبريل سنة ١٨٧٩ فى منزل راغب باشا ، ووضعوا مشروع لائحة ناقشوا فيها فكرة

التسوية المالية التى تحدث عنها مواطن كريم يذكرنا بطلعت حرب ؛ ذلك هو أمين شميل صاحب مشروع البنك الوطنى .

من هو أمين شميل ؟

ليس هنا مكان وصفه أو الحديث عن أسرته أو بيئته أو نشأته ، وإنما ينبغى هنا أن نذكر أن أميناً هـذا كان كاتباً لبقاً معروفاً فى مصر منذ عرفت مصر حرية الكتابة ، وقد ظهرت له مقالات طيبة جداً فى السنوات الأولى من نشأة جريدة الأهرام ، ومضمون هذه المقالات الكثيرة حديث طويل عن الحياة الدستورية عنـد الإنجليز ، وهو حديث استغرق عدة صفحات من عدة أعـداد ، فيه فهم عميق لحياة الإنجليز وتطور أساليبهم الدستورية وطرائقهم فى تناول الحياة . ثم كتب عدة مقالات أخرى عن « الإنسان فى دنياه ومعاده وحقيقة الوطن » وهى حديث ممتع فيه دراسة وافية أملاها الحس المرهف فى أسلوب ممتع بديع .

قال مراسل جريدة التجارة فى ٥ أبريل سنة ١٨٧٩ : « بلغنى أن جماعة من التجار وغيرهم وفيهم حضرة الفاضل أمين افندى شميل نزعت بهم غيرتهم إلى تقرير أمر يحاولون به تخليص الوطن من أسر الدين فى ظرف ثمانية وعشرين سـنة وهو أنهم يفتتحون بنكاً وطنياً يكون رأس ماله أربعة عشر مليوناً من الجنيهات تجمع من سائر أفراد الأمة على أقساط ثلاثة أو أربعة يقدم كل منهم بما تفى به طاقته إلى ليرة واحدة، وعلى ما رأوه بالقياس على معاملة البنوكة يكون ربح هذا البنك بعد نفقاته أربعة ملايين ليرة فإذا صرف هذا الربح سنوياً فى استهلاك أصل الدين ولا تقوم المالية إلا بأداء الكوبون فقط فلا يمضى غير ثمانى وعشرين سنة إلا ويتخلص

القطر من أثقال ما أثقل ظهره من الديون . وقد شرعوا فى تدوين لائحة تنطوى على الأساس الذى يريدون أن يبنوا عملهم عليه » .

وذكرت التجارة فى ١٧ أبريل ١٨٧٩ تحت عنوان: «البنك الوطنى» أن مخترع الفكرة وهو أمين شميل قد طبع رسالة برسم الخديو ذكر فيها أن إدارة البنك ستكون وطنية وسيعدل بنك إنجلترا ويفوق بنك فرنسا بستة ملايين ومن فوائده : (١) توطين الدين العام وبذلك تتقوى القراطيس المالية فى السوق (٢) حصول الحكومة والبنك على كوبونات عشرة ملايين من غير مقابلة (٣) إنتظام تجارة البلاد وزراعتها فيقبل الأهالى على المشروعات والشركات النافعة (٤) استهلاك مقدار وافر من ديون الحكومة وبذلك تتخلص البلاد من الاستعباد الأجنبى .

ثم نشر أمين شميل فى التجارة فى ٢٦ أبريل مقالا بديعاً حقاً عن بنك مصر ومشروعه الضخم استغرق صفحة من الجريدة التى أخذت تتحدث عن هذا البنك فى كل مناسبة ونافستها الصحف الأخرى فى الدعوة لبنك مصر حتى اجتمع سلطان باشا وعمر لطفى باشا وغيرهما من كبار الرجال فى نهاية عهد إسماعيل وقرروا أن ينشئوا بنكا لمصر وأذاعوا على المصريين منشوراً جاء فيه : —

« ما أوجد الله جل جلاله من مخلوقاته شيئاً إلا ليثمر ويفيد وما يرضى الله أن تدفن مواهبه فى الأرض ولا تعطى ثمراً بل يرضيه أن ما أعطاه للفرد يستثمر فينمو ويفيد الجماعة . فكلما سعى عباد الله فى استثمار ما وهب ليعود ذلك الثمر بالنفع على صاحبه وعلى الجمهور رضى الله عنهم وزادهم خيراً وأوسع الرزق بين أيديهم . والناس فى هذه الأرض على اختلاف أنسابهم

وأنماطهم متكافلون متضامنون مأمورون جميعاً بالعمل والتعاون فيما يعملون . يجد المثرى منهم الفقير بماله وصاحب الأرض يستخدم المعدم فى زراعته والعلم يرشد الجميع فى استخدام ذلك المال واستثمار تلك الأرض أم الخيرات بالطريق القسط والسبيل القويم ، ولولا هذا التعاون ما استفاد الإنسان من عمله ولا من ماله ولا من الأرض التى بسطها الخالق بين يديه أكثر مما يستفيد سائر المخلوقات الحية مما تقنص مخالبهم ومما تنبت لهم الأرض اتفاقاً وعفواً ألا ترى سكان أواسط قارتنا مع خصب تربتهم ووفرة المعادن فى أرضهم لا يكادون يجنون من طيبات ما رزقهم الله ما يدخرون منه طعام غدهم بسبب تنافرهم وانفرادهم وجهلهم منفعة التعاون وقوة الاتحاد؟ أو لا ترى أمماً غيرهم أبعد منهم عن حالة الخشونة وشعوباً أخرى قاربت الكمال التمدنى وجميعهم لا يزالون بعيدين عن حالة الفبطة ؟ بل ألا ترى كثيراً من الشعوب الشرقية القديمة التمدن الراسخة القدم فى الحضارة مفتقرة إلى الغربى فى كل ما خرج عن ثمرة الأرض الطبيعية من أعظم الأعمال إلى أحقرها تستعين به لصنع آلة تحرث بها الأرض واستجلاب إبرة يخاط بها للمصالح الفردية لأجل إرسال حاصلات أرضها على الحالة الفطرية بأبخس الأثمان واسترجاعها مغيرة الهيئة على الحالة الاصطناعية مزخرفة الشكل على الصورة التمدنية مضاعفة الثمن مرات عديدة من أجل ذلك ؟ والشرق قد خصه الله بأخصب تربة وأنفس معدن وفيه كثير من الأغنياء أصحاب الرزق الواسع والنقود الوافرة ولكن أهله لم يهتدوا إلى أقوم السبل لاستثمار ثروة بلادهم وإنمائها فتراهم مقتصرين من المتاجر على ما تعاطاه أجدادهم الأقدمون منفردين فى أعمالهم ، كأنهم يخشون أن تطير البركة فى الشركة مع ما ظهر لهم من

بركات الاشتراك فى الأعمال عند أهل الغرب الذين دوخوا المسكونة وفتحوا الأقاليم الواسعة بشركاتهم التجارية وقد تفننوا فى إنشائها وتفريعها أيما تفنن فجعلوا منها الشركات التجارية والشركات الصناعية والشركات المالية أى البنوك وهى المراد فى هذا الكلام » .

« ولا يخفى أن البنوكة هى الصلة بين سائر أنواع الشركات والتاجر والمصانع وهى الوسيط الذى لابد منه بين المال ومنفعته وبدونها يهمل جزء كبير من ثروة العالم بلا استثمار لأنك إذا فرضت أن رجلا صاحب أملاك واسعة يزيد ريعها عن حاجته من عادته أن يستخدم هذه الزيادة فى شراء أملاك جديدة واتفق أنه فى إحدى السنين لم يجد أرضاً يلائمه مشتراها فماذا يفعل فى النقد الزائد عن حاجته إن لم يكن هناك بنك أمين يجعل ماله فيه وديعة مثمرة تبقى تحت طلبه ورهينة أمره أيان احتاجها ثم إذا فرضت من جهة ثانية مالكا آخر أو تاجراً أو محترفاً اقتضت مصلحته مبلغاً من النقود إلى أجل محدود فما حيلته إلى الدرهم إن لم يكن قبالته بنك يقرضه حاجته على شروط تلائم مصلحته ؟ لو عرف هذا الطالب أن عند ذلك المالك مبلغاً زائداً عن حاجته لالتمسه منه على صفة القرض ولكن من يضمن له أن ذلك الموسر يأمنه على ماله وأنه يوافقه على الأجل ؟ فالبنك إذاً هو الوسيط الأقرب بين الاثنين لأنه يقبل مال الأول و يسلف الثانى إلى آجال توافق كلا منهما ومن حيث كونه مطالباً بمال الدائن فهو يحرص عليه ولا يدفعه إلا لمن كان من ثقاة الناس وهذه فائدة من فوائد البنوكة الأولية تظهر بداهة وعليها تقاس جميع المعاملات بين التجار وأصحاب المصانع وأرباب الأموال ومنها يستدل أن إنشاء البنوكة كان رحمة للناس وسبباً كبيراً لتسهيل أشغالهم

وتمكين رفاهيتهم . وأما فى المصالح العمومية الخطيرة ففائدة البنوكة أوضح من أن تحتاج إلى دليل؛ لأن تلك المصالح تستلزم مقدرة مالية وتدبيراً إدارياً لا يقوى عليهما الأفراد ولعمرى لو حذفت البنوك من بلاد الإفرنج لأمسوا جميعهم كالطير مقصوص الجناح أو كالجندى الأعزل أو كالفارس مقطوع الساقين ولزالت كل تلك القوة التى ملكتهم البحار والقفار وجعلت تجارة الدنيا طوع أمرهم وأوجبت أن جميع المصالح التى تقضى على البسيطة تمر بأيديهم » .

« وإذا نظرنا إلى حال كل مملكة من الممالك الأوروبية على حدتها نجد أن كلا منها مستقلة ببنوكها المهمة وأن أسعد تلك الممالك وأوسعها تجارة وأنجحها صناعة وأنفذها كلمة وأقدرها سلطاناً هى أشدها استقلالا ببنوكتها لأن المال أساس الأعمال فإن لم يكن بحيث تناله يدك فإنك عند أشد حاجتك إليه وهذه حالنا شاهد عدل على صحة ما قدمنا فلو كان فى يدنا قوة مالية ذاتية لأمكننا أن نسترد بها مصالح عزيزة لدينا يحزننا أن تبقى مضعضعة بيد الأجانب وكلنا ينظر إليها متلهفاً على فقدها متشوقاً إلى يوم ردها ومافينا من يقدر منفرداً أن يقدم ذلك اليوم ساعة مع أننا لو تآزرنا لكان نوال المرام رهين إرادتنا فما الذى يقعدنا عن السعى وإنقاذ أرضنا لا يكلفنا إلا الاجتماع والتعاون لإنشاء شركات مالية تفى بما لا يستطيعه الأفراد . أننتظر ومعظم أطياننا مرهون عند الأجانب إلى أن يأتى حين بيعها منهم بأبخس الأثمان وأصحابها ينظرون إليها ولا يجدون من إخوانهم معيناً على استبقائها ؟ معاذ الله أن نرضى بذلك وفينا من ذوى الحمية من يفدون المصلحة العمومية بمصالحهم الخصوصية ويبذلون فى سبيل ذلك الأموال

الوافرة . بل ما رضينا وقد رأينا جمهور نبهائنا ووجهائنا متبصرين فى سبيل الخلاص حتى هداهم الله إلى إنشاء شركة مالية وطنية عرضها عليهم بعض وجهاء التجار فتلقوها بالبشر والترحاب وأقبلوا عليها وعقدوا العزم على إظهارها إلى الفعل وستظهر عما قريب إن شاء الله متحلية باسم كريم تفاءلنا به خيراً ألا وهو .

(البنك الوطنى المصرى)

الذى طالما حومت الأفكار حواليه وتشوّقت الأنفس إليه وقد ذكرته جميع جرائدنا الوطنية وأثنت على الساعين فيه ودعت الناس إلى معاونتهم.

« ثم بشرتنا بحصول تلك المعاونة من خاصة نبهاء الوطن وعيون أعيانه وعدد غفير من أعيان نوابنا الكرام ورجالنا العظام وقد جرت فى شأن هذا البنك مذكرات ومراسلات بين كثيرين من أكابر أرباب المناصب الرفيعة وما فيهم إلا كل موافق معاضد وداع بالنجاح ولم يحصل لهذا المشروع أى معارضة من جانب أبناء الوطن لتيقنهم فيه النفع كل النفع ولوثوقهم بحصول الفائدة للمصلحة العامة على يده » .

« ورب معترض يتوهم فيه مخالفة للشريعة المطهرة بدعوى أنه لا بد من دخول الربا فى معاملاته فيحاول إغراء الناس بأن مصادقة أبناء الوطن لا يمكن أن تتجاوز حد الكلام لكون معظمهم ممن حرم الربا عليهم شرعاً . فنحن نطيب خاطر المعترض ونزيل الوهم مبينين أن الشريعة المطهرة إنما حرمت الربا المحض وليس ذلك من لوازم البنك التى لا يقوم بدونها بل بنكنا متنزه عنه لأنه إنما قصد من إنشائه خدمة المصالح الوطنية بالصدق والأمانة

وبحسب شرائع البلاد . وأشغاله التسليف والصولة من بيع وشراء لحساب عملائه وجميع هذه الأشغال أرباحها أرباح معاملة جائزة شرعاً وحكم المشارك فيها حكم المشارك بالمضاربة وهذه الشركة جائزة شرعاً بإجماع المذاهب .

ثم إن القرض بالمرابحة بطريق المعاملة جاز منذ القدم وذكره مستفاض في كتب الفقه ومثاله أن يبيع المطلوب منه المعاملة من المطالب ثوباً قيمته عشرون ديناراً بأربعين ديناراً ثم يقرضه ستين ديناراً أخرى حتى يصير له على المستقرض مئة دينار ولم يحصل للمستقرض إلا ثمانون ديناراً . ذكر الخصاف أنه جائز وهذا مذهب محمد بن سلمى إمام بلخ . وكان شمس الأئمة الحلواني يفتي بقول الخصاف ويقول . هذا ليس بقرض جر منفعة بل هذا بيع جر منفعة . (ابن عابدين . رد المحتار على الدر المختار الجزء الرابع صفحة ١٧٥)

وجاء في الجزء المذكور صفحة ١٧١ في مطلب . إذا قضى المديون الدين قبل حلول الأجل أو مات لا يؤخذ من المرابحة إلا بقدر ما مضى « نقلا عن القنية حيث قال فيها برمز نجم الدين ما نصه » .

« قضى المديون الدين قبل الحلول أو مات فأخذ من تركته فجواب المتأخرين أنه لا يأخذ من المرابحة التي جرت بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام قيل له — أي لنجم الدين — أتفتي به أيضاً ؟ قال نعم ولو أخذ المقرض القرض والمرابحة قبل مضي الأجل فللمديون أن يرجع بحصة ما بقي من الأيام . (اهـ) . وذكر الشارح آخر الكتاب أنه أفتى به المرحوم مفتي الروم أبو السعود وعلله بالرفق من الجانبين . قلت — وبه أفتى الحانوتي وغيره وفي الفتاوى الحامدية . سئل فيما إذا كان لزيد بذمة عمرو مبلغ دين

معلوم فرابحه عليه إلى سنة ثم بعد ذلك بعشرين يوماً مات عمرو المديون فحل الدين ودفعه الوارث لزيد فهل يؤخذ من المرابحة شيء أولا ؟ الجواب جواب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المرابحة التي جرت المبايعة عليها بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام . قيل للعلامة نجم الدين . أتفتى به ؟ قال نعم كذا في الأنقروي والتنوير وأفتى به علامة الروم مولانا أبو السعود .

« ومن تدبر هذه النقول وجدها منطبقة وأي انطباق على المعاملة المقصودة في البنك الوطني وتحقق أن أرباحه جائزة شرعاً . ولا يخفى أن القرض بالمرابحة بطريق المعاملة في عهد ساكن الجنان السلطان سليمان فئات فادحة قيل ثلاثين وأربعين في المئة فصدر الأمر السلطاني مبنيا على معروضات مولانا المفتي أبي السعود ، بأن لا تعطى العشرة بأزيد من أحد عشر ونصف كما ذكر ابن عابدين (جزء ٤ صفحة ١٧٥) وأرباح البنك لا تبلغ هذا الحد المنصوص عليه في كتب الفقه (١٥٪) بل ربما لا تتجاوز نصفه لأن الغاية الأولى منه نفع البلاد والتخفيف عن الفلاح وانتشاله من ظلم المرابين الذين يتمتعون بعرق جبينه وخيرات أرضه غنيمة باردة ويقرضونه بالربا الفاحش ثلاثين وأربعين في المئة » .

« وأزيد من ذلك في أحيان كثيرة مسترهنين منه أطيانه إلى آجال محدودة حتى إذا ما حل الأجل وارتوت أنفسهم الشرهة من ذلك الربا الحرام أجبروه على بيع أطيانه منهم بما حسن لديهم من الثمن والفلاح يجيبهم إلى ذلك مكرهاً لأن الربا قد أثقل كاهله وألقاه إلى الأرض وسد في وجهه باب الرجاء » .

« فمن نظر إلى هذه الحالة التعيسة التي آل إليها أمر الفلاح — وهو

حياة القطر وقوامه — أيقن أنها إذا استمرت سنين قليلة تنتقل ملكية الأراضي المصرية أو معظمها إلى الأجانب ويسمى ابن مصر — لاسمح الله — أكاراً في أرضه وأرض أجداده . على أنه لم يبق محل للخوف من تلك العقبي بعد مباشرة الاكتتاب في البنك الوطني المصري . وسيتم إنشاؤه عما قريب إن شاء الله ، فتسر به نفوس وتنقبض نفوس ، وما تنقبض إلا نفوس المبغضين الذين يريدون تغرير أبناء الوطن وتثبيط همتهم ليتسنى لهم نيل مآربهم وهو استمرار نير رباهم الفاحش على رقاب المفتقرين من أبناء الوطن إلى الاستقراض لأنهم علموا أنه إذا أنشئ البنك الوطني المصري تحولت أشغال الوطنيين إليه وامتنع عليهم الربا الفاحش فقد رأيناهم يفترون على أبناء الوطن مفتريات ما أنزل الله بها من سلطان ويرمونهم بالعجز عن التعاون على درء مضرة أو جلب منفعة وبالتقصير عن إنشاء بنك وطني ينقذ بلادهم عن نير الأجنبي لجهلهم وضعفهم وضيق ذات يدهم . وسيقطع الوطنيون ألسنتهم بسيف ماض يثبته لهم العيان ويبرهنون لهم أن الأمة التي كانت منشأ التمدن ومهذبة العالم منذ القدم لا ترمى بالجهل بعد أن نهضت لاستعادة مجدها السالف واجتازت في سبيل التمدن في سنين قليلة مسافة لم يبلغها غيرها من الأمم في أجيال وأن البلاد التي تحملت مظالم المماليك وأمراء الغز ثم تغلبت عليهم جميعاً ، والبلاد التي أدت نفقات الحروب والإصلاحات التي أجراها ساكن الجنان محمد علي باشا خديو مصر الأول ، والبلاد التي لم تقو ضرائب الأيام السالفة ومغارمها الفادحة على تدميرها لا يصح أن تتهم بضعف ذات اليد » .

« على أن بنكنا الوطني لا يفرض النهوض به على فرد ولا على أفراد

معدودين من الأمة وإنما يطالب من الأمة بأجمعها أن تتحد وتتعاون على إنشائه من الخادم الذى يأخذ سهماً واحداً إلى السيد المثرى الذى يشترك بالآلاف وهذه المزية ترفع هذا البنك عن سائر البنوك وتكفل له الفلاح الأتم لأنها تجعل جميع أبناء الوطن سعاة له يستميلون الناس إليه ولا شك أنهم جميعاً يختارونه على سواه لأنه منهم ولهم يعاملهم بلسانهم ويعتنى بأشغالهم مثل اعتنائهم بها ثم أنه يفيد البلاد فى الأعمال الخطيرة ، ويكون عضداً لرجالها على إنقاذ كثير من مصالحها كمصلحة الدومين والدائرة السنية وغيرهما من يد الأجانب وقد وافقت مباشرة إنشائه وقت نهوض نبهاء الوطن وصرف معظم جهدهم صوب هذه المهمة وقد تحققوا جميعاً أن البنك الوطنى هو الوحيـــد الوسيط الذى يبلغهم أمنيتهم لأنه لا بد من ضمانة أمينة لاستخلاص تلك المصالح من يد الأجانب وهذه الضمانة لا يؤديها إلا البنك الوطنى .. فعلى أبناء الوطن جميعاً أن يتسابقوا إليـه ويتنافسوا فى مساهمة مؤسسيه ومشاركتهم فيـه وكثيراً ما قرأنا فى الجرائد الوطنية أن البـلاد لا تطيق هذا الجور وأنها ناهضة لرفع نيره ولا ريب عندنا أن الجرائد إنما ترجمت فى ذلك عما يختلج فى صدر جميع أبناء الوطن . ولـكن لا يخفى أننا فى مقام أعمال مادية محضة لا يفيـد فيها إلا الدرهم العين وإن لم ينفق الدرهم فى هذا السبيل فما الفائدة من ادخاره ؟ على أنه ليس هناك نفقة لأن رأس مال البنك يتجر به ويجر المنفعة لأصحـابه ويعود على البلاد بمنافع عمومية لا تذكر المنافع الشخصية فى جانبها بشىء ، ألا وهى تخليص الوطن من الرق المـالى للأجانب وما ذلك بعسير لأن الاجتهاد والمثابرة فى العمل يكفيان تحقيق الأمل والقوة فى الاتحاد ومن تذكر أن سلطنة الانـكليز

الهندية التي يبلغ خط تخومها نصف محيط الكرة الأرضية — وهي من أخصب بقاع الدنيا وأكثرها سكانا — إنما اتصلت بملك الإنكليز من جهد شركة تجارية أنشئت في صدر المائة الثامنة عشرة وعلم أن رأس مالها كان عند التأسيس ثلاثين ألف جنيه تحقق صحة ما جاء في هذه الرسالة من فوائد الاشتراك وقوة المال في الأعمال . ورجاؤنا أن هذا المثال يكون كافياً لاستنهاض عزيمة من لا يزال متقاعداً عن خدمة بلاده متغافلاً عما في الاتحاد من القوة وأن يكون باعثاً للجميع على تعضيد مشروع البنك الوطني والتحالف على إنشائه . فإنه لا فلاح للوطن بدون تخليص الفلاح من ظلم المرابين . ولا عز للدولة ولا حرية إلا بإنقاذ مصالحها من يد الأجانب ، والغايتان لا تدركان إلا بفتح خزينة البنك الوطني المصري » .

« فعلى أمراء القطر ووجهائه وأغنيائه وكل من يهمهم شأنه أن ينضموا إلى إخوانهم الأماثل الذين افتتحوا باب الاشتراك ويسارعوا معهم إلى فتح البنك الوطني المصري فإن الوقت من ذهب لا يرد إذا ذهب والله يعطي الفوز لمن طلب بمنه وإحسانه » .

* * *

وكان يمكن أن يكون لهؤلاء العظماء فضل السبق في إنشاء ذلك البنك لضخم لو واتتهم الظروف وتمكنوا من تنفيذ فكرتهم ، ولكن الزمن كان أقسى عليهم وعلى مصر فلم يتح الفرصة للمخلصين من أبنائها ، فاضطربت حالها وانشغل كبار الرجال فيها بعد عزل إسماعيل بالثورة العرابية التي صرفت الناس عن كل تفكير هادئ رزين .

قبيل الحرب العظمى

لم تخفق الثورة العرابية لأن أصحابها كانوا يرجون شيئاً بعيداً أو يتمنون حدثاً جديداً يغير طبيعة الحياة ويسيء إلى الأمم المتحضرة ، بل أخفقت الثورة لغموض موقف السلطنة العثمانية منها ، وقدرة الأجانب على حبك الدسائس لها ، وأخيراً لضعف قادتها من حيث تفكيرهم أو قوى جيوشهم .

لم تخفق الثورة فحسب ، بل نكبت فى رجالها فأضحوا بين قتيل ومنفى وسجين واستلم الإنجليز أمة ذاهلة أو فى شبه ذهول ، ليس لها قادة فقد أخرجهم الاحتلال من الميدان فظهر الخمود عند الخاصة ، وبلغ الإعياء عند العامة مبلغاً مضى بهم إلى لون من التسليم والركون إلى القضاء المحتوم ، ولم يعد أمام المحتلين أحد يطاولهم فى رأى أو يناقشهم فى حساب ، وأصبحت أمور مصر كلها وديعة فى يد البريطانيين يتصرفون فيها على ما يشتهون .

وكانت شئون المال بالطبع أهم ما عنى به الإنجليز وتقارير اللورد كرومر ومن بعده السير الدون جورست تشهد بسياستهم المالية وتفكيرهم فى هذا الاتجاه ، أما المصريون فقد اتجهوا — بعد أن أفاقوا من صدمة الهزيمة — إلى تهيئة العقول الناشئة وتثقيف الأذهان حتى رأى رجال الحزب الوطنى أن يجعلوا العِلْمَ راية يستظل بها المصريون فى الاستعداد للتخلص من الاحتلال .

ولا نعدو الحقيقة إذا قررنا أن كل المجهودات المصرية بما فيها مجهودات الأحزاب المختلفة قد أهملت من الناحية العملية كل فكرة اقتصادية من سنة ١٨٨٢ إلى ١٩١٤ وفى مقدمتها إنشاء بنك لمصر إلا المؤتمر المصرى الذى انعقد فى سنة ١٩١١ فقد عرض لفكرة بنك مصر بعد أن نشر طلعت حرب مقالات فى هذا الموضوع وتحدث فى شأنه مع كثيرين من علية المصريين .

ويقول لنا طلعت حرب باشا فى كتابه (علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة) ما يأتى :

« ما زالت الحاجة لإنشاء مصرف مصرى حقيقى يعمل بجانب المصارف الموجودة الآن فى مصر يمد يد المساعدة للمصريين ويحثهم على الدخول فى أبواب الصناعة والتجارة ، يحرضهم على الاقتصاد والاستفادة من الأعمال المالية تزداد يوماً بعد يوم وما زالت الفكرة فى تحقيق هذا الغرض تتجسم آناً بعد آخر تظهر أياماً على صفحات الجرائد ثم تختفى . تكون موضع السمر فى المجالس الخاصة ثم تنزوى حتى جاء المؤتمر المصرى الأول فرأت لجنته أن هذه الفرصة سانحة يجب اغتنامها لأنه لا ينتظر أن يشمل اجتماع من أعيان البلاد وكبرائها مثل ما ضم ذلك الاجتماع فعرضت الفكرة فى تقريرها » إذ قالت :

« لسنا والحمد لله فقراء فى المال فإن للمصريين فى البنوك نقوداً وودائع لا غلة لها تفي من اليوم لأن تكون رأس مال لبنك مصرى محترم . ولسنا والحمد لله فقراء فى الرجال الماليين فإن كثيراً من رجالنا قد جمعوا بأنفسهم ثروات عظيمات من غير أن يكون عند أحدهم رأس مال إلا عمله أو قليل

من الحطام الموروث . ولسنا ضعفاء الثقة بعضنا فى بعض فقد أثبتنا فى السنين الأخيرة أن لدينا مجاميع تقوم بالأعمال العامة ومثل هذه الجاميع يستحيل أن يبنى لها أساس إلا على الثقة إن المال والرجال والثقة ، هى الأركان الثلاثة اللازمة لمشروع مالى عظيم مثل هذا المشروع فما الذى يعوقنا عن السير فيه » .

« لا يقال إن من العقبات الشديدة خوف مزاحمة البنوك الأجنبية لأننا و إن اعترفنا بأن البنك المصرى سيزاحمها ولكنه لا يعطل عمل واحد منها ولا يؤثر تأثيراً كبيراً فى مقادير كسبه . لأن مصر لا تزال كالبلد البكر فى الاستغلال و إن البنوك الموجودة فيها الآن على كثرتها لا تفى بحاجاتها فإن الأراضى المصرية القابلة للزراعة لم تزرع كلها بعد والفدان المزروع لم يأت إلى اليوم بكل ما يستطيع أن يأتيه من الغلة ، والأرض غير القابلة للزراعة لم يقنط أحد من احتوائها على معادن مختلفة كالرصاص والبترول وغيرها ، وبالجملة فالبلاد لا تزال بكراً من حيث الاستغلال وتحتاج فى استغلالها إلى أموال طائلة لا تفى بها الأموال الأجنبية الموجودة فى مصر الآن » .

« إنما تكون فائدة البنك المصرى أن لا يتأثر بالإشاعات المكذوبة فلا يقفل بابه عن الناس فتحذو حذوه البنوك الأخرى لأنه بنك البلد وأعلم بما يجرى فيه ، فائدته تشجيع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم ، فائدته الرحمة بالفلاحين عند الحاجة يعطيهم بفوائد معتدلة ومناسبة وهو مع ذلك يربح ولا يخسر لأنه يجعل لمصر صوتاً فى سوقها المالية ويدافع عن مصالحها كما تدافع البنوك عن مصالح بلادها . فائدته هو ومشروع النقابات الزراعية ومشروع مستودعات التأمين أن

تحقق فى الوجود الكفاءة المالية التى هى الأساس المتين للرقى المطلوب » .

« على ذلك تقترح اللجنة على المؤتمر أن يقرر وجوب إنشاء بنك مصر برؤوس أموال مصرية » .

ثم يعلق زعيم مصر الاقتصادى على اقتراح اللجنة قائلا .

« فى هذه الكلمات الوجيزة البليغة رسمت اللجنة خطة البنك وحددت الغرض منه فسهلت بذلك على من وكلت لهم درس المشروع أمر مهمتهم ولكننا لا نرى بدا من زيادة الشرح فى اقتراح اللجنة حتى نأتى على ما عساه أن يكون قد تولد فى القلوب من الأمانى الكاذبة أو خالط النفوس من الأوهام الفارغة .

لا يظن أحد أن هذا البنك المراد إنشاؤه بأموال المصريين سيكيل المال جزافاً لكل مصرى يطرق بابه لمجرد أنه مصرى بلا نظر إلى الضمانات التى يقدمها ولا إلى شخصيته من حسن المعاملة أو سوئها ولا أنه سيساعد كل مشروع يعرض عليه بحجة أنه مصرى بدون بحث الفائدة التى تعود منه على الأمة أولا وعلى البنك ثانياً وبدون التأكد من فائدته وضرره بل إن مساعدة البنك وإن كانت النقطة الأساسية فى عمله فهى لا تمنح إلا لمن هو أهل لها وجدير بها يستوى فى ذلك الأشخاص والمشروعات .

ولا يظن أحد أن هذا البنك المراد إنشاؤه بأموال المصريين سيجعل نصب عينيه محاربة البنوك الأجنبية الموجودة فى مصر لأن هذا خطل فى الرأى لا يجوز أن نقع فيه فقد أدت هذه البنوك إلى البلاد من الخدمات الجليلة مالا يصح لنا نسيانه على أن بقاءها فى مصر طول هذا الزمن ووفرة ما اكتسبت من الفوائد والأرباح وثقة الناس بها كل ذلك يجعلها فى مركز

حصين معه لا يليق بنا أن نعمل على معاكستها فإن نتيجة هذه المعاكسة ربما كانت وبالا علينا وإنما كل غرضنا أن يعمل البنك على شاكلة تلك البنوك فيستفيد من تجاربها وخبرة رجالها كما يجب أن نعلم أن هذه البنوك الأجنبية لا ترمى منذ تأسست إلا إلى غرض واحد هو مصلحة المساهمين غير ناظرة إلى مصلحة البلاد إلا فيما يوافق مصلحتها فإن رأت مكسباً لاتقاً جرت وراءه وفتحت أبوابها لكل طالب وان توهمت أن هنـــاك ضرراً مقبلا سدت أبوابها عن كل طالب فهى بذلك لا تنظر إلا إلى مصلحة المساهمين لاتدخل غالباً مصلحة البلاد فى حسابها ولا تنظر إليها . هذا النقص هو الذى يرمى إليه البنك الجديد إلى سده لأنه ليس فى استطاعة أجنبى عن البـلاد مهما كان حسن النية ومهما كانت قوته المالية أن يكون عالما بأحوالها وطبائع أهلها كواحد من أبنائها . أضف إلى ذلك ما عساه يكون للسياسة من الدخل فى معاملات تلك البنوك الأجنبية مما تؤيده الشواهد الحسية فى كل يوم .

ولا يظن أحد أيضاً أن البنوك الموجودة مهما تعددت ومهما كبر رأس مالها تمنع بنكا جديداً كهذا من الكسب والربح متى كان متين الأساس متدبر العواقب حسن الإدارة فإن البـلاد المصرية كما تقول اللجنة لا تزال بكراً فى الاستغلال ولأنه قد مضى ذلك الوقت الذى كان يقول فيـه كبار الرجال من أمثال المسيو (تيير) « ما من بلد وجد فيها بنكان إلا قتل أحدهما الآخر » لسنا فى حاجة للاطالة فى دفع هذه الدعوى التى لا يؤكدها العلم ولا تثبتها التجربة بل يكفي أن نلقى نظرة إلى ما فى بلادنا من البنوك المتعددة وإلى ما يدخل خزائن مساهميها من الأرباح الطائلة لنرى أن مبدأ المسيو (تيير) إذا كان صحيحاً فى بعض البقاع أو بعض الأزمنـة

لظروف خاصة فإنه غير صحيح فى الوقت الحاضر فى أى بلد من البلاد .

نعم إن البنوك الأجنبية الموجودة فى مصر نجحت نجاحاً تاما و كسبت مالا عظيما و كل يوم نسمع بفتح بنك جديد يستنزف أموال البلاد إلى الخارج وعلى الرغم من ذلك فإن المكان لا يزال فسيحاً بجانبها لبنك مصرى يكون له من الربح نصيب وافر بإذن الله بدون أن يعتدى على البنوك الأخرى أو يعاكسها لأن تلك البنوك قصرت عملها على كبار التجار والملاك تاركة طبقة الصغار من المصريين وهم السواد الأعظم يجهلونها وتجهلهم ولا يصلون إليها إلا بواسطة المرابين أو التجار الشرهين الذين يقترضون من البنوك بفائدة قليلة ويقرضونها بالربا الفاحش ويشترون من الفلاح محصولاته بأبخس الأثمان فهذا النوع من العملاء هو الأحق بالرأفة والرحمة وهو الذى أجهدت جميع الأمم أنفسها فى إيجاد طريق لإصلاح حاله لما فى ذلك من إصلاح المجموع . هذا النوع من العملاء هو الذى يجب السعى وراءه واستجلابه لتخليصه من أيدى المرابين أولا ولتعويده على التدبير والاقتصاد ثانياً فإن من أكبر أدواء مصر والمصريين أنهم لم يعتادوا إلى الآن على التدبير والاقتصاد ولا على استثمار فضل أموالهم فإذا توجهت الهمة إلى ذلك كانت الفائدة عظمى لأن هذه الطبقة إذا سلكت سبيل الاقتصاد والاستثمار نمت ثروتهم ومتى نمت ثروتهم نمت ثروة البلاد وصار لمصر فى السوق المالية ذلك الصوت المسموع الذى تشير إليه اللجنة فى تقريرها . فما ثروة الحكومة الإنجليزية ولا ثروة الحكومة الألمانية ولا ثروة الحكومة الفرنساوية التى جعلت لتلك البلاد ذلك الصوت النافذ إلا ثروة الأهالى التى جمعوها بحسن اقتصادهم وتدبيرهم وما نقصد بثروة الأهالى أولئك الكبراء من المزارعين

والتجار والصناع فقط وإنما نقصد فى المقال أولئك الصغار الذين لم يكن لهم هم إلا صرف ما تصل إليه أيديهم فى مالا ينفع أو كنزه بلا فائدة تعود عليهم منه ولا على بلادهم فلما تربت فيهم ملكة الاقتصاد وذاقوا لذة استثمار المال وتولدت فى نفوسهم الثقة بمن يقدر من مواطنيهم على استغلال تلك الأموال أمنوا جانبهم وسلموهم أموالهم فتجمعت بعد بعثرتها وكان من وراء اجتماعها ذلك النفوذ الهائل الملازم لكل مجموع قدرت الخير العميم على البلاد والفضل الجزيل على العباد وأصبحت تلك الأموال المتجمعة صاحبة الحول والطول والأمر والنهى فى كل الشؤون الداخلية والخارجية » .

* * *

وليس فى هذه العجالة متسع للتحدث عن النشاط الاقتصادى خلال أيام الاحتلال ، وإنما ينبغى أن نذكر أن هناك مصارف شتى قد أنشئت منذ أنشأت الدولة البنك الزراعى سنة ١٨٨٠ إلى اليوم وأن نقابات مختلفة الأغراض قد أسست وأن الاحتلال على سوءاته قد نهض بالحالة الاقتصادية العامة نهضة لا تنكر .

ولكن بنك مصر الذى كان فى ضمير الغيب مضى حيا فى ضمير صاحبه حتى سنة ١٩١٩ ، وفى تلك السنة تحدث صاحبه فى أمر إنشائه فأيده بعض الخاصة وكثير من عامة الناس ، وذكر لى صاحب هذه السيرة ونحن نمخر البحر الأبيض على إحدى بواخر بنك مصر سنة ١٩٣٧ أنه عرض مشروعه على أمير من الأمراء فابتسم الأمير وقال له :

فلا يغرّنك مامنّت وما وعدت إن الأمانىّ والأحلام تضليل

ثم سكت طلعت حرب وكأنه يستعيد ذكريات تلك الأيام وهى أخطر أيام حياته . وقال :

« كانت أحلاماً ليس للضلال فيها نصيب ، والحمد لله قد صحت أحلامنا وساهم الأمير معنا ولكن بعد أن ثبت له أن من سار على الدرب وصل » .

***

و بعد فقد فاز طلعت حرب فيما فشل فيه القرن التاسع عشر .

obeikandl.com